المشكلة: تتطلب قرارا سياسيا

عبد العزيز صادق

مرة أخرى . أتجه بالرجاء إلى قلب الحزب الوطنى . وإلى قلب رب العائلة المصرية الرئيس السادات . وإلى قلب حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب الوطنى وأمينه العام . وأتجه بالرجاء فى هذه المرة إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى .

أتجه إليكم جميعا باسم مائتى ألف أسرة . أن تفكروا فى التخفيف عن المتخلفين عن التجنيد . ممن تجاوزوا سن الثلاثين . ولم يبلغوا الخامسة والثلاثين .

عدد كبير من هؤلاء . بعيد عن الوطن . ويتوق بأسره فى بلد غريب قريب . فى أثينا مثلا . فى قبرص . فى أنقرة . فى بيروت . والأمل قد أصيب هذا الإرهاق .

أريدكم أن تنظروا إلى المشكلة باعتبارها مشكلة جماهيرية . وأن تنظروا إليها باعتبار أن القرار الذى يصدر بشأنها . هو قرار سياسى بالدرجة الأولى . هذا قلت إنه إذا لم يكن من الممكن تعديل مشروع القانون بما يحل هذه المشكلة . فإنه من الممكن التفكير فى قانون يصدر بإعفاء المتخلفين كما حدث فى مرتين سابقتين . مرة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالقانون ٤٨٨ لسنة ٥٥ . والثانية بعد ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ بصدور القانون ٣١ لسنة ٧٣ .

وقد صحت من أحد خبراء التجنيد . أن الأصل لم يكن إصدار قانون جديد للتجنيد . ولكن الأصل كان استصدار قانون يلغى التعديل الذى فرضته الظروف العسكرية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ . وهو التعديل الذى رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى ٣٥ سنة . بدلا من ثلاثين سنة . ولو كان قد أخذ بهذه الفكرة . لما كانت هناك مشكلة . ولا كان هناك ما قلت عنه فى مقال سابق . إنه « حازوق » فى القانون الجديد للتجنيد .

ويضيف الخبير قائلا : كان هناك اقتراح أيضا بأن يؤجل التجنيد للدارس للدرجة الدكتوراه إلى سن الرابعة والثلاثين و٩ شهور . . فإذا حصل على الدكتوراه فى أى وقت . يعفى من التجنيد . وإذا لم يحصل على الدرجة يجند ويسرى عليه أحكام القانون . وهذا الاقتراح كان المفروض أن يطبق على الدارسين خارج مصر وداخل مصر أيضا . ولو كان قد أخذ بهذا الاقتراح لحلت مشاكل بضعة آلاف من أبناء مصر الذين نحتاج إليهم مصر فى بناء الرخاء والمستقبل . ولكان فى ذلك تسهيل كبير لعودة الدارسين فى الخارج . وأعلمهم يترقب يوم العودة . ولكن . .

مرة ثانية . . أرجو من الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى . أن تنظر للمشكلة باعتبارها مشكلة جماهيرية . . تتطلب قرارا سياسيا . .

□ عودة الروح للجنيه المصرى

مع أول شهر سبتمبر من العام الماضى . بدأ تنفيذ القرار الشهير رقم ٦٠٠ الخاص بتعديل الرسوم الجمركية على جميع البضائع بالعملة الصعبة .

أيامها كتبت تحت عنوان : « ادفع بالى هى أصعب » . . وتحت عنوان : « الجنيه المصرى المهان » أعارض القرار دفاعا عن المواطن المصرى البسيط الذى واجه متاعب شديدة منذ اللحظة التى بدأ فيها تنفيذ القرار . بل لا أكون مغاليا لو قلت إن متاعبه بدأت قبل تلك اللحظة بأيام . فقد ارتفعت الأسعار . وقفز سعر الدولار فى السوق الحرة من ٧٧ قرشا إلى ٨٥ قرشا ! !

المستوردون لهم وجهة نظر . .

يقولون إن من أهم أهدافهم خفض الأسعار . تمشيا مع سياسة الدولة . . ومن منطلق نظرية : أن خفض الأسعار معناه زيادة المبيعات . . ونظرية : اكسب قليلا وبع كثيرا ! !

وجهة نظرهم أن التعريفة الجمركية الجديدة التى رفعت الرسوم على الألومنيوم . تتناقض مع سياسة خفض الأسعار . إن زيادة الرسوم ستؤدى إلى رفع أسعار منتجات الألومنيوم . والمستهلك هو الذى سيدفع . ومنتجات الألومنيوم تدخل كل بيت خاصة بيوت البسطاء . . فهى تشمل حلل الطهى والأدوات المنزلية . وصناعة هذه المنتجات تقوم على عاتق القطاع الخاص .

المهندس ممدوح زهران يقول : من العجيب أن الرسوم على صناعات التجميع قد انخفضت بسبب تتراوح بين ٢٠ و٤٠ فى المائة . معنى ذلك اننا لو استوردنا أجزاء المنتجات مفككة . وقمنا بتجميعها فى مصانعنا . لاستفدنا بتخفيض فى الرسوم الجمركية . ويتساءل : أيهما أولى بالتشجيع . التجميع . أو الصناعة الكاملة ؟ !

المطلوب . الاستماع إلى الرأى الآخر . ولنا عودة . .

□ من الوزير ممدوح جبر

حول ما كتبته فى عدد سابق عن المستشفيات الخاصة . وصلت فيه وزير الصحة عما إذا كانت هناك أية رقابة جادة وحقيقية على أسعارها . تلقيت من الدكتور ممدوح جبر وزير الصحة . رسالة رقيقة مهذبة يقول فيها . . إن التعديل الأخير لقانون الحكم المحلى قد أعطى السادة المحافظين – لأول مرة – سلطات وصلاحيات لتحديد أسعار وأجور المستشفيات الخاصة . كما أن هناك لجانا مشتركة من نقابة الأطباء ومن المسئولين عن الشئون الصحية بكل محافظة . لوضع الأسس العادلة لهذه الأجور .

ثم يضيف د . ممدوح جبر : وإننى لا أشك لحظة فى أن أغلب الأطباء سيرحبون بهذا التحديد . . من منطلق أن الهدف الأساسى لمهنة الطب هو – أولا وأخيرا – شفاء المريض . وهنا أود أن أشير إلى أن المؤسسات العلاجية لوزارة الصحة تدير أكثر من عشرين مستشفى بنظام العلاج الخاص بأسعار ميسرة . وذلك ترشيدا للمستشفيات والمشتآت الطبية الخاصة . كما أشير إلى الدور البارز الذى تقوم به نقابة الأطباء . من سرعة النظر فى أية شكوى بهذا الصدد . بالتعاون مع الإدارة المختصة بالعلاج الحر بوزارة الصحة . وأوجه الإحاطة بأننا نرحب بأية شكوى تصل إلينا . مع وعد بسرعة نظرها والبت فيها على الفور .

شكرا للطبيب الوزير الإنسان د . ممدوح جبر . .

□ ملاحظة واحدة

استمعت إلى العالم الأستاذ الدكتور على ابراهيم فى برنامج إذاعى وهو يروى حالة مريضة بسرطان متقدم . أى حالة ميئوس منها . ومع ذلك فما زالت تحيا وتعيش على امتداد التى عشر عاما مضت . . إنها حالة تناقض تماما مع الطب والعلم . ولكنها إرادة الله تعالى . . ولكل أجل كتاب . .

سبحانك ربى جلت قدرتك . .

د . عبد الرزاق عبد المجيد . نائب رئيس الوزراء للشئون المالية